المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء-سطات
إقليم برشيد
جماعة برشيد

الأسئلة الكتابية

الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة خلال دورة ماي 2021

المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لبرشيد تنص على أنه ((يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الإلكتروني للجماعة إن وجد،..))

النقطة الثالثة

أسئلة كتابية موجهة إلى رئيس المجلس من طرف أعضاء بالمجلس الجماعي

بالمجلس الجماعي

أ- سؤالين للعضو المستشار السيد محمد طربوز

- عرفت مدينة برشيد توسعا جغرافيا بعد المصادقة على تصميم التهيئة، حيث أضيفت إليها مساحات شاسعة، الشيء الذي جعل سكان الدواوير التي أصبحت داخل المدار الحضري يتفاءلون خيرا، لكن للأسف فرحتهم لم تدم طويلا، المجلس الجماعي لمدينة برشيد خيب آمالهم وجعلهم يتحسرون على أيامهم داخل الجماعات القروية التي كانوا ينتمون إليها.
-

أ.1- لماذا لم يستفد سكان الدواوير التالية من الماء الصالح للشرب؟
- دوار الشيات - دوار أولاد عبو - دوار المجدبة - دوار ظهر العطار - دوار صوافة - دوار الزيتونة -دوار القادري - دوار القراقرة

أ.2- دوار اعلالو (قرب دوار ولد بوعزة)
- طالب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السكان بأداء مبالغ خيالية تتراوح بين 7000 درهم و 10.000 درهم لكل عداد، بخلاف الدواوير الموجودة بجماعة سيدي المكي التي لم يؤد أصحابها سوى مبالغ لا تزيد عن 1500 درهم للعداد. فلما هذا الفرق الشاسع والغير المبرر.
-

ب- أسئلة للعضوة المستشارة الآنسة خديجة المنصوري عن فريق حزب العدالة والتنمية بالمجلس الجماعي

ب.1- ما مآل الميزانية؟

ب.2- ما مآل برمجة فائض ميزانية 2020 المتبقي؟

ب.3- يعاني سكان أحياء عديدة بالمدينة من مشكل الروائح الكريهة التي تزكم الأنوف وتخنق الأنفاس والناتجة بالخصوص عن إشكالية تدبير عملية صرف المياه العادمة، فما الأسباب الحقيقية وراء استمرار وتفاقم هذا المشكل؟وما التدابير والإجراءات المتخذة للحد منه؟

ب.4- ما سبب عدم تسليم تقرير التدقيق الذي أعدته المفتشية العامة للإدارة الترابية سنة 2018 لأعضاء المجلس وعرضه على المجلس كما أوجبت ذلك بالتوالي الفقرتين 3 و 4 من المادة 274 من القانون التنظيمي. 113.14؟

ب.5- ما مآل اتفاقيات الشراكة التي أبرمها المجلس بخصوص إحداث وتأهيل فضاءات خاصة بالباعة المتجولين؟ وما سبب التماطل في إصلاح الفضاءات التي يشغلها التجار حاليا - المركب التجاري الحي الحسني نموذجا؟

السيد الرئيس:

ذكر بأن هذه الجلسة مخصصة للإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجه إليه من طرف كل من السيد محمد طربوز عضو مستشار والآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة عن حزب العدالة والتنمية.

أ -سؤالين للعضو المستشار السيد محمد طربوز

السؤال رقم أ.1: لماذا لم يستفد سكان الدواوير التالية من الماء الصالح للشرب؟ - دوار الشيات - دوار أولاد عبو - دوار المجدبة - دوار ظهر العطار - دوار صوافة - دوار الزيتونة -دوار القادري - دوار القراقرة.

السيد محمد طربوز عضو مستشار: عرفت مدينة برشيد توسعا عمرانيا في إطار تصميم التهيئة بعد إضافة مساحات كبيرة إليها، اقتطعت من الجماعات المحيطة بها شملت عدة دواوير، حيث عبر السكان عن فرحتهم الكبيرة بالحاقهم بالمجال الحضري للمدينة، وأنهم كانوا يظنون أنهم سيستفيدون من الإنتماء إلى المدينة، لكن للأسف عندما يقارنون أنفسهم بسكان الدواوير الأخرى يجدون أنفسهم أنهم لم يستفيدوا من هذا الإنتماء، بل أصبحوا يعانون من نقص كبير خاصة على مستوى الإستفادة من الربط بالماء الصالح للشرب ويتحسرون على أيامهم داخل الجماعات القروية التي كانوا ينتمون إليها وخص بالذكر أن عدة دواوير استفادت من الربط بهذه الشبكة كدوار كريكيح وجزء من دوار أولاد حجاج، ودوار الشيات، دوار أولاد عبو، دوار المجدبة، دوار ظهر العطار، دوار صوافة، دوار الزيتونة، دوار القادري، دوار القراقرة ودوار الميمنات، والذين لا زالوا محرومين من الماء الصالح للشرب علما أن هذه المادة حيوية وضرورية للسكان.

السؤال رقم أ.2- : دوار أولاد علالو (قرب دوار ولد بوعزة)

طالب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السكان بأداء مبالغ خيالية تتراوح بين 7000 درهم و 10.000 درهم لكل عداد، بخلاف الدواوير الموجودة بجماعة سيدي المكي التي لم يؤد أصحابها سوى مبالغ لا تزيد عن 1500 درهم للعداد. فلما هذا الفرق الشاسع والغير المبرر.

السيد محمد طربوز: كما هو معلوم أن سكان هذا الدوار هم من الفئات الهشة، وعندما يرغبون في طلب الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، يطالبهم المكتب الوطني للماء بأداء مبالغ خيالية تتراوح ما بين 7000 درهم و10.000 درهم لكل عداد مع القول بتقسيم الأداء إلى أقساط بخلاف الدواوير التابعة لجماعات أخرى كجماعة سيدي المكي حيث يؤدي المواطن مبلغ 1350 درهم، أو مبلغ لا يزيد عن 1500 درهم للعداد الواحد، ولذا -يقول السيد العضو المستشار- ثم طرح هذا السؤال والمطالبة باستدعاء ممثلي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب لتوضيح أن سكان الدواوير المعنية يستحقون الإستفادة من الربط بأثمنة مناسبة وطمأنتهم بهذا الخصوص.

جواب السيد الرئيس:

أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد **عبد الإله الجراري رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد**، الذي بعد أن تقدم بالشكر لأعضاء المجلس وتقديم تعريف بنفسه، أشار إلى ما يلي:

الجواب عن السؤال رقم أ.1- لماذا لم يستفد سكان الدواوير التالية من الماء الصالح للشرب؟

- دوار الشيات- دوار أولاد عبو- دوار المجدبة – دوار طهر العطار- دوار صوافة- دوار الزيتونة- دوار القاديري-دوار القراقرة.

- فيما يخص التزويد بالماء الصالح للشرب بواسطة الربط الفردي للدواوير التي أصبحت داخل المدار الحضري لمدينة برشيد بعد المصادقة على تصميم التهيئة، وعلى غرار تحيين المخطط المديري للتطهير السائل بالمدينة، أخبر السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد أعضاء المجلس أن المكتب بصدد الإعلان عن الصفقات لتحيين مخطط توزيع الماء الصالح للشرب على مستوى المدينة والدواوير التابعة لها، والذي في طور التحكيم.

- **الجواب عن السؤال رقم أ.2 :** دوار اعلالو (قرب دوار ولد بوعزة)

طالب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السكان بأداء مبالغ خيالية تتراوح بين 7000درهم و 10000 درهم لكل عداد، بخلاف الدواوير الموجودة بجماعة سيدي المكي التي يؤد أصحابها سوى مبالغ لا تزيد عن 1500 درهم للعداد، فلماذا الفرق الشاسع والغير المبرر؟

بخصوص التكاليف الواجب أداؤها لربط ساكنة دوار اعلالو بمدينة برشيد المجاور ولد بوعزة التابع للجماعة الترابية سيدي المكي، أخبر السيد عبد الإله الجراري رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد أعضاء المجلس بما يلي:

- أن الجماعة الترابية سيدي المكي وتحت الإشراف التقني لمصالح المكتب، قامت بالدراسة، التمويل وإنجاز أشغال شبكة التوزيع والربط الفردي لساكنة الدواوير التابعة لها، وتم تفويت هذه المنشآت للمكتب من أجل تسيير مصلحة الماء الصالح للشرب على مستوى هذه الدواوير في إطار اتفاقية التسيير المفوض بين الجماعة والمكتب، وطبقا للمساطير المعمول بها داخل المكتب فإن تكاليف ربط الساكنة المعنية تحدد فقط في ضمانة الإستهلاك والرسوم المتعلقة بوضع العداد.

بالنسبة للدواوير التابعة لمدينة برشيد التي لا تتوفر على شبكة التوزيع للربط الفردي، يتم دراسة الطلبات الواردة على مصالح المكتب باعتبار الإمكانيات التقنية المتاحة (الصبيب، الضغط، المسافة الفاصلة بين المنزل والقناة، إمكانية الولوج....) مع تحديد تكاليف الربط التي تكون من العناصر التالية.

- تكلفة الربط المسافة الفاصلة بين قناة الشبكة وموضع العداد والتعرفة المعتمدة على أشطر - رسوم الجوار حسب مساحة المنزل، عدد طوابق والتعرفة المعتمدة - ضمانة الإستهلاك - الضريبة على القيمة المضافة والتنبر.

السيد الرئيس: أشار إلى أن السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد يعتبر الرجل المناسب في المكان المناسب، وأشاد بعمله وجدية، وأن المدينة ستعرف معه عدة منجزات في مجال الماء الصالح للشربّ، وأنه سيتم إحداث مديرية إقليمية للماء الصالح للشرب بمدينة برشيد في أقرب وقت كما وعد بذلك السيد المدير العام لمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والذي عبر على أنه كان هناك تأخر في إحداثها على غرار التحيين الذي قام به المكتب المذكور لمخطط تزويد المدينة بالماء الشروب وكذا الدواوير، كما أشار السيد الرئيس إلى أنه طالب من السيد المدير العام إبقاء السيد عبد الإله الجيراري على رأس المديرية الإقليمية ببرشيد.

التعقيب السيد محمد طربوز عضو مستشار: السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد بين أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بصدد الدراسة والإعلان عن الصفقة بالنسبة لربط الدواوير التي بقيت محرومة من الماء، وطالب توضيح التاريخ (هل سنة 2021 أو 2022 أم 2050؟) والسيد المدير يعرف أهمية الماء، وأضاف السيد العضو المستشار أن هناك مجهودات كبيرة بدلت على الصعيد الوطني، فمتى سيتم الشروع في ربط هذه الدواوير بشبكة الماء

الشروب؟ وأشار إلى أنه يريد أن يوضح للمجلس نفس العملية التي قامت بها جماعة سيدي المكي حيث أن المواطن يؤدي 1400 درهم بمساهمة من الجماعة، لذا يجب التنسيق مع مكتب المجلس لمساهمة الجماعة في تكلفة المشروع حتى يساهم المواطن بنفس المبلغ المعمول به بجماعة سيدي المكي بدلا من أداء 7 آلاف أو 10 آلاف درهم، وتساءل عما إذا كان السيد الرئيس ليس له علم بهذه المساهمة، وأضاف السيد العضو المستشار أن نفس العملية عرفت مساهمة جماعتي المباركيين وجاقمة حتى لا يتحمل السكان كل هذه المبالغ، وأنه ربما ليست هناك معلومات لدى السادة الأعضاء والعضوات بهذا الخصوص، واقترح النظر في إمكانية رصد اعتمادات بالميزانية لهذا الغرض.

السيد فتح الله المداني النائب الرابع للرئيسM أشار إلى أن البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب خاص بالعالم القروي، وأن التساؤل المطروح يستوجب معرفة ما إذا كان الداوير الملتحقة بالمجال الحضري للجماعة تدخل ضمن هذا البرنامج، أو سيتم التعامل معها على أنها قروية أم لا، وبأن السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد هو الذي سيجيب عن هذه المسألة.

الرد على التعقيب: أوضح السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد بأن تحيين التصميم المديري للتطهير السائل شمل 2700 هكتار على مستوى المدينة، والآن جاء دور تحيين المخطط المديري للماء الصالح للشرب حسب تصميم التهيئة الحالي، حيث تم الإعلان عن الصفقات الخاصة بالدراسة، وهي الآن في طور التحكيم، وفيما بعد سيتم الإنتقال إلى الأشغال، حيث سيتم إنجاز قنوات رئيسية، وقنوات ثانوية وسيتم النظر في اعتماد خطوة مماثلة لجماعة سيدي المكي مع جماعة برشيد أو ستتدخل الجمعيات.

السيد فتح الله المداني النائب الرابع للرئيس: أشار إلى أنه يجب إدراج الدواوير الملتحقة بالجماعة ضمن المخطط الجديد في المرحلة القادمة.

السيد محمد طربوز عضو مستشار: أشار إلى أنه من خلال جواب السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد، يتبين أن سكان الدواوير المعنية ليس لهم الأمل في التزود بالماء خلال الأيام المقبلة في المدى القريب، وأشار إلى أن هذه الدواير أصبحت تابعة للجماعة منذ سنة 2013، وبعد مرور مدة زمنية حتى الآن لم يقم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بدوره، ولم يأخذ هذه المسألة بعين الإعتبار ولم يشعر بأهمية هذه الدواوير، وأنه الآن ستستغرق الدراسة مدة طويلة، والتي بدون لغة خشب قد تتطلب أربع أو خمس سنوات.
السيد الرئيس: أكد بأن الجماعة ستخصص اعتمادات مالية في ميزانيتها لهذا الغرض على غرار ما تم بجماعة سيدي المكي حتى لا يتحمل المواطنون أداء مبالغ 7 آلاف أو 10 آلاف درهم، وإنما سيؤدون مساهمة الربط في حدود 1400 أو 1500 درهم.

ب-أسئلة للعضوة المستشارة الآنسة خديجة المنصوري عن فريق حزب العدالة والتنمية بالمجلس الجماعي:

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: ذكرت بان الأسئلة المطروحة تهم فريق العدالة والتنمية وأنها تكلفت بتسجيلها ضمن جدول الأعمال، وسيتم توزيع طرح هذه الأسئلة بين كل من السادة : عبد السلام زاد الخير- عبد الله جمالي- محمد بوشنيف- خديجة المنصوري والمصطفى قليع أعضاء

مستشارين، واقترحت إعطاء الأسبقية للسؤال رقم ب.3، حيث وافق كافة الأعضاء الحاضرين على هذا الاقتراح.

السؤال رقم ب.3: يعاني سكان أحياء عديدة بالمدينة من مشكل الروائح الكريهة التي تزكم الأنوف وتخنق الأنفاس والناتجة بالخصوص عن إشكالية تدبير عملية صرف المياه العادمة، فما الأسباب الحقيقية وراء استمرار وتفاقم هذا المشكل؟وما التدابير والإجراءات المتخذة للحد منه؟

السيد عبد السلام زاد الخير عضو مستشار: كما هو معلوم في إطار التدبير المفوض بين الجماعة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، فإن هذا الأخير يقوم بتدبير مرفق التطهير السائل، إلا أن السكان أصبحوا يعانون من الروائح الكريهة بسبب اختناق البالوعات وعدم توفر أغطيتها والأعطاب التي تؤدي إلى توقف محطات الضخ بالإضافة إلى الروائح الكريهة المنبعثة من حوض المنطقة الصناعية، ولذا نسأل السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد حول الأسباب الحقيقية التي تتسبب في تفاقم المشكل، وما هي التدابير المتخذة للحد منه؟

- **جواب السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء لسطات-برشيد**: أوضح بأنه على مستوى مدينة برشيد، يتوفر المكتب على ثلاث فرق لتنقية شبكة التطهير السائل ومعالجة الإختناقات وشركة عن طريق المناولة لصيانة الشبكة، ومخزون من القنوات وأغطية البالوعات والأجهزة (apareils siphoides) والمواد اللازمة للصيانة، وأن مصالح المكتب في أتم الإستعداد لبرمجة خرجة ميدانية مع مصالح الجماعة لتحديد الحاجيات وأماكن إنبعاث الروائح للوقوف عن الأسباب ومعالجتها في أقرب الآجال، كما أحاط أعضاء المجلس علما بأن المكتب بصدد الإعلان عن الصفقات المتعلقة بالأشغال التكميلية لترميم شبكة التطهير بحي الحسني بكلفة إجمالية 3.56 مليون درهم.

وبالنسبة لتعطل محطات الضخ، أشار السيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء إلى أن هناك دراسة حالية تقوم بها جهة الدار البيضاء سطات، سيتم من خلالها حل المشكل.

السيد الرئيس: أكد أنه سيتم حل كل المشاكل المطروحة على مستوى شبكة التطهير السائل حالة بحالة.

تعقيب السيد عبد السلام زاد الخير عضو مستشار: في تعقيبه، أشار السيد العضو المستشار إلى غياب الحلول العملية، وخص بالذكر التأخر في حل مشكل اختناق القنوات الرئيسية مما يترتب عنه ركود مياه الأمطار وغياب الأغطية الذي يؤدي إلى تسرب الروائح الكريهة، بالإضافة إلى عدم احترام مسالة الربط المزدوج المعمول به بالنسبة للتطهير السائل حيث أن أغلب العمليات تتم بالربط الموحد مما يؤدي إلى خلط المياه الشتوية بالمياه العادمة، وخص بالذكر تجزئتي الفضيلة والمسيرة الشيء الذي يؤدي إلى عدم قدرة محطات الضخ على استيعاب كل المياه، وبالتالي انتشار الروائح الكريهة والحشرات والبعوض، وطالب بضرورة إيجاد حل حقيقي لهذا المشكل.

الرد على التعقيب: في رده على التعقيب، ذكر السيد **رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء** بأن المكتب يتوفر على مخزون كاف من الأغطية والأجهزة الخاصة بالبالوعات، وأكد بأنه على أتم الإستعداد للقيام بمعاينة المشكل للتأكد مما إذا كانت الروائح الكريهة ناتجة عن ركود المياه أم عن غياب الأغطية، كما ذكر بأن أغطية البالوعات تتعرض باستمرار إلى السرقة، حيث أن السلطات المختصة قامت مؤخرا بضبط ثلاثة عناصر في حالة سرقة هذه الأغطية بتجزئة عرسة الشاوية، وأكد على استعداد المكتب لإعادة تغطية البالوعات رغم الإكراهات المطروحة، كما أكد

بأن هناك غلاف مالي قدره: 325 مليون درهم مخصص لمشروع التطهير السائل CP3 سيتم تنفيذه عبر أشطر، وبأن الدراسة المنجزة أخذت كل المشاكل المطروحة بعين الإعتبار لمعالجتها.

السيد الرئيس: أكد بدوره على أنه رغم كل الإنتباه والحذر، فإن مسألة سرقة أغطية البالوعات لازالت مستمرة، وكل من تعرض لحادث نتيجة بالوعة عارية يقوم برفع دعوى قضائية ضد الجماعة، ثم تقدم السيد الرئيس بالشكر للسيد رئيس وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء على الحضور والإجابة على الأسئلة المطروحة متمنيا له التوفيق في مهامه.

السؤال رقم ب. 1: ما مآل الميزانية؟

السيد عبد الله جمالي عضو مستشار: المجلس الجماعي ناقش ميزانية سنة 2021 حيث سبق لفريق العدالة والتنمية أن ناقش هذه الميزانية في إطار اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة وأثناء دورة المجلس لشهر أكتوبر 2020، ودافع بقوة وقدم اقتراحات بناءة طبقا للقانون وخاصة المواد 152 و154 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلقتين بمبدأ الصدقية وتوازن الميزانية، إلا أنه حتى الآن ليس هناك علم للأعضاء بمآل هذه الميزانية المصادق عليها من طرف المجلس.

جواب السيد الرئيس: في جوابه، أشار السيد الرئيس إلى أنه بعد اعتماد المجلس لمشروع ميزانية السنة الجارية خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 2020/10/26، تم عرض مشروع الميزانية على السيد عامل الإقليم قصد التأشيرة بواسطة الإرسالية عدد 1047 بتاريخ 2020/11/24.

وبتاريخ 2020/11/26 أعيد مشروع الميزانية بدون تأشيرة قصد تعديل تقديرات مداخيل الفقرة المتعلقة بالحصة التكميلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لسد العجز.

إلا أنه، اقتناعا منا بواقعية تقديرات ميزانيتنا للسنة الجارية، المبنية على المعطيات المالية لعمليات تنفيذ المداخيل والمصاريف برسم سنتي2018 و2019 والتسعة أشهر من سنة 2020، طبقا لما تنص عليه الدورية الوزارية لإعداد ميزانيات الجماعات الترابية، واقتناعا منا أيضا بعدم كفاية المداخيل المتوقعة خلال سنة 2021 لتغطية مصاريف التسيير ، التمسنا من السيد العامل بتاريخ 7دجنبر 2021 دعمنا في الحصول على حصة تكميلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لتغطية عجز الميزانية.

وبما أن الميزانية لم يتم التأشير عليها قبل فاتح يناير، فإن الرئيس أصبح مؤهلا بمقتضى القرار العاملي رقم 01 المؤرخ في 2021/01/08 للقيام بتحصيل المداخيل وتنفيذ نفقات التسيير وصرفها في حدود الإعتمادات المفتوحة برسم آخر ميزانية مؤشر عليها أي ميزانية سنة 2020 وذلك إلى حين التأشير على ميزانية السنة الجارية، كما يقوم خلال هذه الفترة بتسديد أقساط القروض وكذلك اعتمادات الصفقات الملتزم بنفقاتها.

تعقيب السيد عبد الله جمالي عضو مستشار: في تعقيبه، أشار السيد العضو المستشار إلى أن القانون التنظيمي 113.14 واضح، حيث ينص في مادته 191 على أنه إذا رفض عامل العمالة أو الإقليم التأشير على الميزانية لأي سبب من الأسباب المشار إليها في المادة 189 المشار إليها أعلاه، يقوم بتبليغ رئيس المجلس بأسباب رفض التأشير داخل أجل لا يتعدى 15 يوما ابتداء من تاريخ توصله بالميزانية، يقوم رئيس المجلس في هذه الخالة بتعديل الميزانية وعرضها على المجلس للتصويت عليها داخل أجل 10 أيام ابتداء من تاريخ التوصل بأسباب رفض التأشير، ويتعين عليه عرضها من جديد لتأشير قبل فاتح يناير، أي يقول السيد العضو المستشار كان يجب عقد دورة استثنائية لدراسة مشروع الميزانية، وأنه ترسيخا للحكامة الجيدة كان بود السيد الرئيس مطالبة اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية

والبرمجة بتتبع صرف أبواب الميزانية، وأنه لحد الآن لا علم لأعضاء اللجنة والمجلس بحجم الباقي استخلاصه، أما ميزانية 2021 – يضيف السيد العضو المستشار – فإنه حسب القانون عندما لا يتم التأشير عليها، يجب عرضها من جديد على المجلس للتداول بشأنها ثم إحالتها على السيد العامل قصد التأشيرة طبقا للقانون.

رد السيد الرئيس على التعقيب: أكد السيد الرئيس أن المجلس يشتغل طبقا للقانون وأن السيد العامل أصدر قرارا بالصرف على أساس التقديرات المقبولة برسم ميزانية السنة الماضية المؤشر عليها، كما أكد بأنه شخصيا يتابع ملف ميزانية هذه السنة خاصة أنها صادفت ظروف وباء كورونا التي خلقت عدة مشاكل على مستوى التسيير سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد العالمي، وبأنه يتوخى الحصول على الدعم موضوع طلب المجلس، باعتبار أن المصاريف الإجبارية جد مكلفة، خص منها نفقات الأحكام القضائية وتسديد قروض صندوق التجهيز الجماعي.

السؤال رقم ب.2: ما مآل برمجة فائض ميزانية 2020 المتبقي؟

السيد محمد بوشنيف عضو مستشار: أشار إلى أن هذه الدورة هي آخر دورة عادية في حياة المجلس الحالي، وأن سنة 2020 كما يعلم الجميع هي سنة وباء، حيث أن عددا من الملزمين توقفوا عن أداء واجباتهم اتجاه الجماعة، وكان هاجس كيفية مواجهة الجماعات لهذه المسألة، حيث أن وزارة الداخلية أصدرت عدة توجيهات في هذا الإطار، وأضاف أن المجلس قام ببرمجة ما قدره: 200 مليون سنتيم في إطار الفائض المالي لسنة 2019 من أجل توسيع وتهيئة المستشفى الإقليمي عوضا عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبقي مبلغ 1,5 مليار سنتيم من هذا الفائض تحسبا لحالة وجود عجز بميزانية سنة 2020، وأنه الآن يقول السيد العضو المستشار " لم نعرف وضع ميزانية هذه السنة (2020)" خاصة حجم العجز أو أن هناك فائض محقق، ولذا طالب السيد العضو المستشار بتوضيح هذه المسألة، وبرمجة الفائض المالي إن كان موجودا سيما أن المجلس اعتاد على برمجة فوائضه في دورة شهر فبراير من كل سنة.

جواب السيد الرئيس: اليوم يمكننا أن نقر بأن سنة 2020 كانت سنة مالية صعبة على مالية الجماعات الترابية، حيث عرفت هذه الجماعات ومنها جماعتنا من تراجع مواردها بسبب توقف عدد مهم من الأنشطة التجارية والمهنية جراء تأثيرات جائحة كورونا بل إنها زادت من تفاقم وضعية ميزانية الجماعة التي تعاني أصلا من محدودية المداخيل.

وللإشارة، فإن وضعية ميزانية سنة 2020 على مستوى التنفيذ سجلت إلى غاية 2020/12/31 ما يلي:

المداخيل		المصاريف	
المقبولة	المحققة	المقبولة	المنجزة
100.960.600,00 درهم	**84.955.244,15 درهم**	**100.960.600,00 درهم**	**75.259.289,04 درهم**

وأن الفائض المالي - بعد خصم اعتماد **5.341.597,50** درهم المخصص لتغطية أصل الدين المتعلق بصندوق التجهيز الجماعي- هو **4.354.357,61** درهم، وبالتالي يبقى هذا الأخير غير كاف لتغطية المصاريف الملتزم بها وقدرها **13.193.836,30** درهم، الشيء الذي جعل الجماعة تلجأ إلى اقتطاع مبلغ قدره **8.839.478,69** درهم من الفائض المالي لسنة 2019 لتغطية بعض المصاريف (مستحقات لشركة النظافة قدرها **3.437.379,65** درهم ومصاريف تنفيذ الأحكام القضائية وقدرها **7.050.456,00** درهم)، علما بأن الجماعة سبق لها أن برمجت **2.000.000,00** درهم من أجل إعادة تهيئة وتوسيع المستشفى الإقليمي للمدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة اقتصرت في إطار تنفيذ الميزانية، فقط على صرف النفقات الإجبارية، وتم إلغاء مصاريف لعدم استفادة الجماعة خلال سنة **2020** من أية حصة تكميلية من الدعم رغم الصعوبات المالية التي تعرفها الميزانية.

وأضاف السيد الرئيس أنه تم تخصيص حوالي 700 مليون سنتيم من الفائض المالي لسنة 2019 لتغطية العجز الحاصل بميزانية سنة 2021، وما تبقى تم الإحتفاظ به تحسبا لما ستؤول إليه ميزانية سنة 2021.

تعقيب السيد محمد بوشنيف عضو مستشار: أشار إلى أنه إذا كان فائض السنة المالية 2019 خصص لتغطية العجز الحاصل بميزانية 2020 يعني أن ليس هناك فائض برسم هذه السنة.
رد السيد الرئيس على التعقيب: أكد السيد الرئيس أن هناك مبلغ 665 مليون سنتيم لازال متوفرا كفائض مالي سيتم الإحتفاظ به كما سبق الذكر.

السيد محمد بوشنيف عضو مستشار: أكد على ضرورة التركيز على مستوى المداخيل خلال الفترة القادمة.

السؤال رقم ب.4: ما سبب عدم تسليم تقرير التدقيق الذي أعدته المفتشية العامة للإدارة الترابية سنة 2018 لأعضاء المجلس وعرضه على المجلس كما أوجبت ذلك بالتوالي الفقرتين 3 و 4 من المادة 274 من القانون التنظيمي. 113.14؟

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: كما هو معلوم أن دستور سنة 2011 جاء بباب خصص لمباديء الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية وتحسين جودتها، وكذلك المادة 274 من القانون التنظيمي 113.14 من خلال فقراتها التي تنص على ضرورة إخضاع الجماعة للتدقيق والتفتيش، وتسلم نسخ من التقارير لأعضاء المجلس الجماعي ورئيسه والسلطة، إذ تنص على ذلك الفقرتين 3 و4 من هذه المادة على أن " تتولى مهمة القيام بهذا التدقيق الهيئات المؤهلة قانونا لذلك، وتوجه وجوبا تقريرا إلى عامل العمالة أو الإقليم – تبلغ نسخ من هذا التدقيق إلى أعضاء المجلس ورئيسه - يجب على رئيس المجلس عرض تقارير التدقيق على المجلس بمناسبة انعقاد الدورة الموالية لتاريخ التوصل بتقرير التدقيق.
السؤال- تقول الآنسة السيدة عضوة مستشارة المستشارة- حول التقرير الذي أنجز من طرف المفتشية العامة للجماعات الترابية في سنة 2018، حيث سبق للأعضاء أن طالبوا بمدهم به، وقال السيد الرئيس بأنه تقريرا أوليا، إلى أن القانون ينص على أنه بمجرد الإخضاع للتدقيق والتوصل بالتقرير يجب إمداد الأعضاء به للإطلاع عليه، وعرضه على المجلس في أول دورة موالية، وأنه الآن بعد مرور ثلاث سنوات لم يتم تقديم هذا التقرير ولا علم للأعضاء به، في حين يقال أن التقرير أولي وأن الجماعة لم تتوصل بالتقرير النهائي بعد، فما السبب في عدم مد الأعضاء بالتقرير المؤقت؟ وما سبب تأخر التقرير النهائي؟ وهل يعقل أن يؤخر تقرير هيئة المديرية العامة للجماعات الترابية إلى الآن؟

جواب السيد الرئيس: في جوابه قدم السيد الرئيس التوضيحات التالية:
- أن الجماعة خضعت في سنة 2018 للتدقيق من طرف لجنة من المفتشية العامة للإدارة الترابية، وأبدت ملاحظات وتوصيات قدمت بشأنها المصالح الجماعية التوضيحات المطلوبة، والتي تم موافاة المفتشية العامة للإدارة الترابية بها، ولم تتوصل الجماعة فيما بعد بالتقرير النهائي.

- أن أداء الجماعة أصبح يخضع ابتداء من سنة 2019 للتقييم من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية من خلال برنامج دعم تحسين أداء الجماعات
- أنه تم التنويه بأداء جماعتنا خلال المرحلة الأولى للتقييم(2019) واستفادت تبعا لذلك من دعم مالي قدره:1.878.171.00 درهم،
- ومؤخرا أي في أواخر شهر مارس 2021 تم إشعارنا من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية عن طريق العمالة بأن جماعتنا قد تم ترتيبها ضمن الجماعات الأوائل التي استجابت في المرحلة الثانية من تقييم برنامج تحسين أداء الجماعات (2020) للشروط الخمس الدنيا الضرورية وأصبحت مؤهلة للحصول على الدعم المالي.
- وحاليا يتم تقييم مؤشرات نجاعة أداء الجماعة (24 مؤشرا) من طرف المفتشية العامة وكذا التحقق والتأكد من الأجوبة المقدمة والوثائق المبررة عبر منصة التقييم "PERFORMANCE DES COMMUNES" في إطار ما يسمى ب "PROCEDURE CONTRADICTOIRE".
- أن الجماعة منخرطة في برنامج دعم تحسين أداء الجماعات المستمر إلى غاية سنة 2023، من أجل تحقيق النجاعة والفعالية في الأداء.

وتقدم السيد الرئيس بالشكر لرؤساء الأقسام والمصالح الجماعية على مجهوداتهم القيمة، والذين بفضلهم وصلت الجماعة إلى هذه النتيجة ولولاهم على رأسهم السيد مدير مصالح الجماعة لما تحقق ذلك، مضيفا أنه يجب الإفتخار بأن جماعتنا من أحسن الجماعات بالإقليم.

تعقيب الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: في تعقبها، أشارت الآنسة العضوة المستشارة إلى أنها لا تنكر مجهودات المجلس والموظفين وأي مسؤول، وبأن مداخلاتها إلى جانب عدد من الأعضاء هي لتقديم ملاحظات واقتراحات من أجل تجويد الأداء، وذكرت بأن القانون ينص على أنه بمجرد إخضاع الجماعة للتدقيق، يجب عرض التقرير على الأعضاء والمجلس في أول دورة موالية، وفي حالة وجود اختلالات، وبعد تمكين المعني بالأمر من الحق في الجواب، يحيل عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه التقرير إلى المحكمة المختصة، أما الجواب بأن الجماعة تجيب عن التقرير الأولي وتنتظر التقرير النهائي فهذا أمر آخر – تقول الآنسة المستشارة- بل يجب عرض التقرير الأولي المنجز منذ سنة 2018 وتمت المطالبة به منذ ذلك التاريخ علما أنه حق لأعضاء المجلس، وأكدت أنها ستوجه طلبا كتابيا إلى السيد الرئيس للحصول على نسخة من هذا التقرير الأولي.

رد السيد الرئيس على التعقيب: أكد السيد الرئيس أنه سيتم النظر مع الإدارة لتسليم التقرير المؤقت لأعضاء المجلس.

السؤال رقم ب.5: ما مآل اتفاقيات الشراكة التي أبرمها المجلس بخصوص إحداث وتأهيل فضاءات خاصة بالباعة المتجولين؟ وما سبب التماطل في إصلاح الفضاءات التي يشغلها التجار حاليا – المركب التجاري الحي الحسني نموذجا؟

السيد المصطفى قليع عضو مستشار: أشار إلى أن هذا السؤال ينقسم إلى شقين، وأنه سيبدأ بطرح الشق الثاني منه، حيث تساءل حول سبب التماطل في إصلاح الفضاءات التي يشغلها التجار حاليا، وخص بالذكر سوق الدجاج بالمركز التجاري بالحي الحسني باعتباره أصبح غير لائق، وذكر بأن هذه المسألة عرفت عدة نقاشات وقيل أنه سيتم إعادة بنائه إلا أنه لحد الآن لا زال الوضع مترديا، وأكد على أن إصلاحه أصبح ضرورة صحية واقتصادية.

وبالنسبة للشق الأول من السؤال، أشار السيد العضو المستشار إلى أن الكل يعرف بأن معضلة الإحتلال المؤقت للملك العمومي تنعكس سلبا على حركة السير والمرور والمنظر العام للمدينة بالإضافة إلى الأصوات المزعجة والكلمات النابية، وبأن المجلس تناول هذا الموضوع خلال عدة دورات والكل أجمع

على الحد من هذه الظاهرة في إطار مقاربة شمولية إلا أن الوضع لازال قائما، بعد أن بدأت إجراءات واقعية من خلال إنجاز الأسواق النموذجية لكنها بقيت فارغة حتى الآن، وطالب السيد العضو المستشار بضرورة إيجاد حل بمشاركة جميع المسؤولين والتحلي بالجرأة والشجاعة للحد من هذه الظاهرة.

جواب السيد الرئيس: في جوابه أشار السيد الرئيس إلى أنه لابد من التوضيح هنا بأن الجماعة قد قامت في إطار اتفاقيات الشراكة التي وقعتها مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم برشيد من أجل إحداث فضاءات لتأهيل الباعة المتجولين، بتنفيذ إلتزاماتها المتمثلة في بتوفير الأوعية العقارية المخصصة لاحتضان هذه الفضاءات ونخص هنا الوعاء العقاري لسوق القرب المتواجد بجانب سوق إدريس الحريزي بالحي الحسني و الفضاء التجاري المغطى المسيرة 2 المجاور لمسبح كاليفورنيا، بالإضافة إلى ذلك قامت الجماعة بإعادة تأهيل سوق ادريس الحريزي من حيث الصباغة والإنارة العمومية وإصلاح الأرضية وأماكن البيع.

أما بالنسبة للسوق التجاري الحي الحسني بشارع الشفشاوني، فقد تم بناؤه في سنوات التسعينيات بناء على الحساب الخصوصي " تجزئة الحي الحسني"، وأن الوضعية المتردية لبنايته ترجع إلى عدة سنوات ماضية، وبأن المجلس الحالي حاول القيام بمبادرة لإعادة تجديد بنايته في إطار الشراكة مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم التي كانت تعتزم تخصيص غلاف مالي للمشروع يقد ب 600 مليون سنتيم، إلا أنه بعد مناقشة الفكرة مع تجار المركب التجاري، أبدوا عدم موافقتهم عليها. إلا هذا لا يعني التخلي عن المشروع: فمسألة إصلاح هذا المركب التجاري لازالت قائمة، و أن المشروع مدرج ببرنامج عمل الجماعة، وسيتم إخراجه حين توفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

وأضاف السيد الرئيس أن المجلس يفكر في إعادة بناء المركز التجاري الحي الحسني، ولا أحد يرضى بوضعيته الحالية أو بوضعية شارع الشفشاوني، مؤكدا بأن الخطأ لا تتحمله الجماعة أو السلطة المحلية لوحدهما بل يتحمله الجميع كشعب من خلال اقتناء الخضر والفواكه من الباعة المحتلين للشوارع، بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة عرفت ولا زالت تعرف وفود العديد من الأشخاص من مناطق أخرى وهم ينظرون إلى مدينة برشيد كأنها " الكويت" ومنهم من يقوم ببيع الكحول " الماحية " والمخدرات " الحشيش" والأقراص المهلوسة، بل يجب على المواطن من اقتناء حاجياته من الأشخاص الذين يحترمون القانون ويؤدون الضرائب.

تعقيب السيد المصطفى قليع عضو مستشار: نحن كمنتخبين وسلطة لنا مسؤولية في هذا الشأن، ولا يجب أن نحملها للمواطنين ونقول أنها مسؤولية الشعب، بل يجب ضبط سوق ادريس الحريزي سيما أن الباعة أصحاب المحلات التجارية يطالبون بمنع الباعة المتجولين حتى يتم رجوعهم إلى المحلات المخصصة لهم، وذكر بأنه شخصيا عادة ما يقتضي من سوق ادريس الحريزي لكنه دائما يجد الطريق مقطوع للوصول إليه، كما ذكر السيد العضو المستشار أنه في لقاء سابق مع السيد الباشا السابق، أكد هذا الأخير أنه قام بإحصاء كل الباعة المتجولين وأنه سيتم تشغيل المحلات المنجزة من أجلهم، إلا أن هذه المشاريع كانت موضوع شراكات وأنجزت على أرض الواقع، وطالب بضرورة التحلي بالجرأة حتى تكون لهذه الأسواق نتائج بدلا من ربط المشكل بالشعب، وكذا تخصيص جزء من الفائض المالي لسنة 2020 لإصلاح المركز التجاري الحي الحسني.